

## حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

- سم قوله ( لا يوكل إلا لحاجة ) أي حيث لم يأذن له الموكل في التوكيل اه .
- ع ش قوله ( ويلزم الوكيل الاحتياط هنا ) يفيد أنه لا يشترط هنا تعيين الزوج أيضا إذ لا معنى للزوم الاحتياط مع التعيين اه .
- سم وسيأتي عن النهاية والمغني مثله قوله ( نظير ما مر ) أي في وكيل المجرر سم وع ش قوله ( ولو عينت الخ ) عبارة النهاية والمغني وعلى الأول أي الأصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل فلو عينت للولي شخصا وجب تعيينه للوكيل في التوكيل الخ قوله ( منه ) عبارة النهاية والمغني ولو منه اه .
- قوله ( فاسد ) يفيد فساد التوكيل اه .
- سم قوله ( وفارق ) أي التقييد بالمعين عند الإطلاق قوله ( التقييد بالكفاءة الخ ) كان قال الولي زوجها أو الزوجة زوجني حيث يصح التوكيل ووجب التزويج من الكفاءة قوله ( وهو ) أي العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين أي هنا وقوله وهو أي العرف الخاص قوله ( حصرم كزبرج وقوله بلا شرط قطع الخ أي فإنه باطل اه .
- ع ش قوله ( وإنما بطل الخ ) كأنه جواب إشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد في حالة بالكفاءة الخ سم وع ش قوله ( ما نحن فيه ) أي من حمل إطلاق التوكيل في التزويج على الكفاءة قوله ( ويتقيد بالمسوغ الخ ) أي كما صح الإطلاق هنا وتقييد بالكفاءة اه .
- سم قوله ( بالمسوغ الشرعي ) وهو ثمن المثل الحال من نقد البلد اه .
- ع ش قوله ( انتهى ) أي ما قيل قوله ( غير الحاكم ) إلى قوله ولو ذكر له في المغني وإلى قول المتن وليقل في النهاية بأدنى مغايرة إلا قوله على ما قاله إلى فالفرق قوله ( غير الحاكم ) أي من غير المجرر قوله ( يعني إذنها ) إنما فسر بذلك لأن التعبير بالاستئذان يوهم أن إذنها بلا سبق استئذان لا يكفي وإن استئذناها يكفي وإن لم تأذن وكلاهما غير صحيح اه .
- ع ش قوله ( وإن لم يعلم به ) أي لم يعلم غير الحاكم بإذنها له في النكاح قوله ( حال التوكيل ) أي والتزويج قوله ( فانه يصح ) كما لو تصرف الفضولي وكان وكيفا في نفس الأمر اه .
- مغني .
- قوله ( استخلاف الخ ) قضيته أنه لو لم يجز له امتنع الاستخلاف امتنع تقديم إنابته على